▫ الفصل الرابع ▫

الدولـــــة

تعدّ الدولة إحدى أهم الموضوعات الرئيسية التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالتحليل، وتهدف العلوم السياسية على وجه العموم إلى صياغة نظرية الدولة، إلا أننا نجد أن هناك اختلافاً واضحاً فى تلك الآراء التى تناولت مفهوم الدولة والأركان التى تشكلها، هذا الاختلاف نجده أيضاً قد طال التفسيرات المتعلقة بأصل الدولة، ويبدو لى أن هذه الاختلافات ترجع إلى حدٍ ما إلى تلك الحقيقة التى مؤداها أن مصطلح الدولة فى استخدامه الحالى لم يكن قد نال القدر الكافى من الاهتمام خلال العهدين الإغريقى والرومانى.

«نيقولا ميكافيللى» يعدّ أول من قام بإدخال مصطلح الدولة إلى دراسات علم السياسة، وفى ذلك يقول: كل القوى التى من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولاً، وهى إما أن تكوم ملكية أو جمهورية[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وإن اختلفت الدول سواء كان ذلك فى الماضى أو الحاضر فى بعض الجوانب إلا أنه بوسعنا أن نكشف عن بعض الملامح العامة التى يمكن من خلالها تحليل مفهوم الدولة، والتى سنأتى إلى ذكرها لاحقاً، فالدولة على أية حال حقيقة تاريخية يجب دراستها على أساس منطق تطورى حتى يتسنى لنا فهم طبيعتها.

تعريف الدولة:

هناك اختلاف شديد فيما يتعلق بتعريف الدولة، فبعضٌ يرى أنها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يمتلكون إقليماً معينًا وتربطهم رابطة سياسية، مصدرها الاشتراك فى الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، على أنه مهما اختلفت التعريفات الخاصة بالدولة، فإن الدولة لاتزيد عن كونها سلطة معبرة عن إرادة ما، إرادة اللّه دولة دينية، أو إرادة الشعب

1- نيقولا ميكافيللى، الأمير، ترجمة خيرى حماد، ط 20، دار آفواس، المغرب، 1994 ، ص65.

دولة ديمقراطية، أو دولة النخبة دولة أوليجارشيه أو إرادة الحزب دولة حزبية، أو إرادة الفرد الواحد تسلطية. هذا وقد غالى بعض العلماء فى تصويره لقوة الدولة وسيطرتها، فنجد «هيجل» قد صورها بأنها اللّه يمشى الخيلاء على الأرض لايضاهيها فى القوة شيء[1]. فى حين عدّها «ماركس» أداة قهر لابد من تحطيمها والتخلص منها.

ما يجب ملاحظته هنا هو ذلك التعدد الهائل فى التعاريف التى تناولت الدولة حتى أننا نجد أن «ديفيد أستون» قد جمع فى كتابه النظام السياسى أكثر من مائة تعريف للدولة[2]. لكن الشيء الذى يجب أن نؤكده هنا هو أن مصطلح الدولة يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية، وهى تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

الدولة والمجتمع:

هناك الكثير من الخلط بين مصطلحى الدولة والمجتمع فى الاستخدام، فالمجتمع هو نوع من التعاقد لايتعين بأى حال من الأحوال أن تعدّ الدولة أكثر من عضو مشارك فى هذا الاتفاق التعاقدى، على أن هذا لايعنى إغفالنا للتعرف على الفارق بين هذين المصطلحين، فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعى له شخصية تعتمد على نسيج متشابك من الجماعات والمنظمات التى ينتمى إليها، والمجتمع هو مركب للعلاقات الاجتماعية بما فيها الدولة التى تمثل تنظيماً يمثل أهدافاً محددة، شأنه فى ذلك شأن المنظمات الأخرى التى تنتشر فى المجتمع. أما فيما يخص الاختلافات بين الدولة والمجتمع، فهى متمثلة فى الآتى:

أولاً: الاختلاف الوظيفى: فوظيفة الدولة هى تدعيم وتثبيت الإطار القانونى، والذى يهدف إلى المحافظة على القانون والنظام، فى حين نجد المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة، يتمكن عن طريقها من إشباع المتطلبات العديدة والمختلفة للحياة الاجتماعية.

ثانيًا: الاختلاف البنائى: فتنظيم الدولة يتسم بأنه تنظيم قانونى يخضع لأهداف

1- أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، دار الكندى، الأردن، 1994 ،ص 250.

2-محمد على محمد وآخرون، السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 261.

وقواعد قانونية مقررة تنظم حياة أعضائه. على أننا نجد أن هؤلاء الأعضاء ينتمون إلى تنظيمات متعددة، تشبع حاجاتهم الاجتماعية ولاتخضع إلى نفس القواعد الملزمة تلك.

هناك من يرى أن الأمة هى جماعة من الناس تربط بينهم روابط وحدة الجنس واللغة والدين، وتجمعهم مشاعر واحدة تطورت عبر الزمان. ولكن الأصل الواحد والانتماء هما الأساسان التاريخيان لأى أمة، ويبقى الأصل فى المرتبة الأولى والانتماء فى المرتبة الثانية. فالأمة ليست أصلاً فقط وإن كان الأصل هو أساسها ومنشؤها، ولكن الأمة علاوة على ذلك هى تراكمات تاريخية بشرية، تجعل مجموعة من الناس تعيش على رقعة واحدة من الأرض، وتصنع تاريخًا واحدًا، ويتكون لها تراث تراكمى عبر الأجيال وبالطبع يكون واحدًا.

وهكذا فالأمة بغض النظر عن وحدة الدم، هى فى النهاية انتماء ومصير[1] على أن الدولة لاتعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية قانونية. من هنا نجد أن الأمة أكثر تعقيدًا وتركيباً من الدولة، على أن ماتجدر ملاحظته هو أنه على الرغم من الضروريات السياسية التى تحتم قيام الدولة إلا أن أساس حياة الأفراد هو الأسرة ثم القبيلة ثم الأمة إلى الإنسانية. لأجل ذلك لايجب بأى حال من الأحوال الخلط بين الدولة والأمة. فالدولة تكوين سياسى متغير، وإذا ماتطابق التكوين السياسى مع التكوين الاجتماعى عندها يدوم ولايتغير[2] وتقوم الدولة القومية.

الدولة والحكومة:

بعض المهتمين بهذا الموضوع يتناولون الدولة والحكومة كما لو كانا مترادفين، بهذا يتجاهلون حقيقة هامة مؤداها أن الحكومة هيئة تضم بعض المواطنين، فى حين الدولة يقوم كيانها على كافة المواطنين. فالحكومة هى الجهاز الذى تستخدمه الدولة لتحقيق أغراضها، ولأجل ذلك تفوضها الدولة ببعض السلطات، فالحكومات متغيرة لكن الدول إذا ماصمدت أمام التهديدات المختلفة، تظل وتبقى محافظة على كيانها.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

العناصر المكونة للدولة:

من خلال هذا العرض المختصر نلاحظ أن للدولة عناصر وأركان، لابد من أن تتواجد فيها، وهى بالتالى تكونها على النحو التالى:

1- السكان:

السكان أو الأفراد عنصر من العناصر الأساسية فى الدولة وتكوينها، فلا توجد دولة دون أفراد يسود بينهم نوع من الانسجام والتجانس فى اللغة والعمل، إلى جانب الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة. على أن هذه العوامل قد تتنوع وتزداد وتنقص، أما من ناحية حجم السكان، فهناك بعض الاختلافات إلا أن هذه المسألة لم تعد تحظى بأية أهمية فى الوقت الحالى.

2 - الإقليم:

الإقليم عنصر آخر من العناصر المكونة للدولة، والإقليم عبارة عن مساحة من الأرض، تعيش عليها الجماعة، وترتبط بها وتساهم فى بلورة الشعور الجماعى والشخصية المميزة للمجتمع ككل، وهى تنشأ نتيجة لاستمرار نقل التراث الاجتماعى والثقافى عبر الأجيال، فإقليم الدولة على أية حال يشمل الأرض والأنهار والبحيرات والفضاء، وهى ذات حدود معروفة، وليس من الضرورى أن تكون قطعة الأرض متصلة فقد يتكون إقليم الدولة من مجموعة من الجزر. أما فيما يخص المساحة فقد تكون هذه المسافة صغيرة أو متسعة. كل مافى الأمر أن تكون لها من السعة، بحيث يمكنها استيعاب المرافق العامة اللازمة للأفراد عليها. أما فيما يخص المياه الإقليمية والفضاء الجوى وغيرها من الحقوق والالتزامات الدولية فقد نظمتها المواثيق والمعاهدات الدولية، وبينت ما للدولة وما عليها.

3- الحكومة:

الحكومة هى العنصر الثالث فى تكوين الدولة، وهى السلطة السياسية التى يخضع لقوانينها أفراد المجتمع، وفى الأنظمة التقليدية تمارس هيئة الحكومة السيادة على الإقليم، وتضم الحكومة كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية فى الدولة إلى جانب الجهاز الإدارى. فهى تشرف على خط أمن واستقرار النظام السياسى، ثم حفظ أمن

واستقرار المجتمع على الصعيدين الخارجى والداخلى، فهى هيئة أوكلت إليها مهمة القيام بتوزيع القوة من جهة وتوزيع الموارد من جهة أخرى. على أن ماتجدر الإشارة إليه هنا، ونحن نتكلم عن الحكومة، هو أن كل الأنظمة السياسية فى العالم الآن، هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلميّا أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته دائماً فوز أداة حكم فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الشعب أى هزيمة الديمقراطية الحقيقية[1]. وفى ظل الأنظمة التقليدية فإن الحكومات المختلفة لن يتأتى لها القيام بوظائفها على أكمل وجه. على أنه لكى يتسنى لنظام السلطة فى المجتمع أن يقوم بوظائفه لابد من أن يقوم على نظام سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل، فتكون السلطة للمؤتمرات الشعبية والإدارة موكولة إلى لجان شعبية تختارها تلك المؤتمرات، فالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية[2].

4- السيادة:

تعنى أن تمتلك الدولة السيطرة على الأرض والأفراد دونما أى تدخل خارجى أو داخلى، وفى ذلك نجد «جان بودان» يقول: «الدولة ذات السيادة تصدر الأوامر دون أن تتلقى أوامر من أحد»[3].

يعرّف «بودان» السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين ولاتتقيد بالقوانين، فوظيفة السيادة الرئيسية هى وضع القوانين، فهى إذن مصدر القوانين، وهى بالتالى لاتتقيد بها.

فهى سلطة عليا لاتخضع لسلطة أخرى فوقها، وهى مطلقة لاتتقيد بأية قوانين بل إنها سلطة عمل القوانين فى الدولة، وهى شاملة فى تطبيق القوانين على جميع المواطنين وجميع المؤسسات فى الدولة، وهى دائمة فحياة الدولة مرتبطة بوجودها، وهى مستمرة طالما تستمر الدولة، وهى لاتتجزأ فلا يمكن التنازل عن جزء منها دون فقدها كلها[4].

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

2 - معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3 - محمد على محمد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 210.

4 - محمد عبد المعز نصر، النظريات السياسية، دار النهضة، بيروت، 1981 ، ص 433.

فمبدأ السيادة هذا يعدّ من أهم إسهامات «بودان» فى الفكر السياسى، على الرغم من أن «أرسطو» قد تناول هذا المفهوم من قبل إلا أن «بودان» هو الذى قام ببلورة هذا المبدأ، على أن المأخذ على «بودان» هو أنه جعل السيادة مصدرها إلهى ومستقرها الملك. أما فى العصر الحديث فقد أصبحت السيادة مصدرها ومستقرها الشعب.

النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

تعددت النظريات والآراء حول موضوع نشوء الدول وتطورها، كما أننا نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان تتبع نشأة ظاهرة من الظواهر ناهيك عن أنها ظاهرة اجتماعية مثل الدولة، ومع ذلك فقد أعطيت تفسيرات عديدة لكيفية نشوء الدولة.. فبعضٌ يرى أن مرجع الدولة هو الإرادة الآلهية، وآخرون يرون أن القوة إلى جانب العقد الاجتماعى هما اللذان عملا على نشوء الدولة، وفريق ثالث يرى أنها نشأت نتيجة التطور الطبيعى والحتمى للمجتمع. وسأعرض هنا للنظريات التى تناولت نشأة الدولة بشيء من الإيجاز، وهى على النحو التالى:

1- نظرية التطور العائلى:

الأسرة هى الخلية الأولى فى المجتمع، وأنها تنشأ تلبية لحاجات فطرية أصلية فى الإنسان، ثم باتساع نطاق الأسرة وكثرة عددها تتكون العشائر وباتساع هذه العشائر تتكون القبائل، ثم القرى فالمدن السياسية، ومعنى ذلك أن الدولة ماهى إلا أسرة نمت وتطورت بشكل تدريجى، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن من يزعم تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعيّا فقط. فالدولة كيان سياسى تخلقه عدة عوامل أبسطها وأولها القومية. فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى، وهى التى يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر[1].

2- النظرية الدينية:

إذا كان التطور الطبيعى للدولة والسلطة قد نال قبول بعض العلماء، فإن هناك من

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص6 .

عمد إلى الاعتقاد فى النظرية الدينية فى تركيز الحكم وتنظيمه، ففى أسطورة جلجامش يقرأ المرء عن زيارة منظم شئون الكون وصانعه إلى الأرض سرّا، مهديًا سر الحكم وطبيعته لجلجامش. وقد بنى جلجامش لورك وعين فيها الكهنة ليقوموا بتفسير الإرادة الإلهية وإقناع الناس بالمشيئة الإلهية التى اقتضت أن يكون جلجامش ملكًا مطلقًا عليهم[1]. فالكثير من المجتمعات رأت وعدّت الإرادة الإلهية سبباً رئيسيًا ومباشرًا فى قيام الدولة وتشريعاتها.

على أننا نجد من المهم فى نظرة الحكم الدينية هذه هى نظرة القداسة للدولة والحكام، فالحاكم يمثل عندهم ظل اللّه فى الأرض، وبالتالى فإن شرعية الدولة راجعة إلى أنها النظام القدسى الذى فرضه اللّه لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية. من هنا لايحق لأحد الخروج عليه، أو القيام بأى نوع من أنواع التغيير. على أن الدين الواحد قد يكون دولة من عدة قوميات، فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب دينى، سوف يمزقها الصراع القومى حتى تستقل كل قومية.. أى ينتصر حتماً العامل الاجتماعى على العامل السياسى[2].

2 - نظرية العقد الاجتماعى:

فريقٌ آخر يرى فى العقد الاجتماعى أساساً أقيمت بموجبه الدولة، وسواء كان المجتمع الطبيعى موصوفاً بالأمن والاستقرار والتعاون بين أفراده، أو اتصف بعدم ذلك، فظهور الدولة بصورتها الحديثة وبما لديها من سيادة وقوة سياسية أمر يرجع إلى التعاقد أو العقد الذى أبرمه وارتضاه سكان هذا المجتمع الفطرى الطبيعى. ويعتقد كثير من العلماء أن حالة الفطرة تلك تمثل مرحلة سابقة على التنظيمات السياسية والاجتماعية والقواعد المنظمة لسلوك الأفراد فى تلك الفترة.. أى الحالة الطبيعية فى ظل القانون الطبيعى.. لكن الناس بعد ذلك اتجهوا نحو بناء المجتمع المدنى من خلال أناس يتمتعون إلى حد ما بحقوق سياسية ومدنية. ونظرية العقد الاجتماعى نظرية لها جذور راسخة فى الفكر السياسى على وجه العموم. إن «توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو» يعدّون من الرواد الأوائل لهذا الاتجاه

1- أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 253 .

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

وقد افترض أن الحالة الطبيعية للإنسان هى حالة حرب وصراع دائمين، أى أنها حرب الكل ضد الكل، وحتى يحافظ الأفراد على أمنهم واستقرارهم تنازلوا عن حرياتهم الخاصة بتفويض أقواهم ليمثل سلطة مركزية، قوية قادرة على حمايتهم من أنفسهم بالدرجة الأولى، وعلى اعتبار أن الناس عقلاء فقد أبرموا عقدًا بينهم على احترام هذه السلطة، ولايحق للمحكومين فسخ هذا الاتفاق إلا إذا عجز الحاكم عن توفير ما اختاره الناس للقيام به، وسمى هذا المجتمع (مجتمع المصلحة المشتركة)، فهو أقوى من الفرد، وهو باقٍ وخالدٍ وسلطته مطلقة.

العقد الاجتماعى عند «هوبز» يتمثل فى التنازل التبادلى من كل الأفراد عن كل حقوقهم الطبيعية تنازلاً يعدّ مطلقاً لشخص كى يتولى أمرهم. ويذهب «هوبز» إلى أن الفرد يمتلك ممارسة حريته الطبيعية وحقوقه الطبيعية مرة واحدة فقط، وهى عندما يقرر التنازل المطلق عن تلك الحرية والحقوق الطبيعية لصاحب السيادة الذى لديه القوة المطلقة، ولأنه يتنازل عنها تنازلاً نهائيًا ليس لديه الحق فى العودة عما تنازل عنه، حيث إن العقد يأتى نتيجة سلوك جمعى أساسه تصرف فردى متبادل ولايجوز بأى حال من الأحوال أن ينهيه تصرف أو سلوك فردى. وهذا العقد يعدّ تصرفاً إراديًا أجبر عليه الأفراد بحكم الطبيعة والعقل وليس من أى طرف آخر، أى أن الأفراد اختاروا بين حريتهم المطلقة التى لم يستطيعوا التمتع بها، والتنازل كلية عنها من أجل المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، فكان اختيارهم على الأخيرة هذه.

ويؤكد «هوبز» على أن الحاكم أو صاحب السيادة ليس طرفاً فى العقد، لأن التعاقد يتم بين الأفراد، ويتم له (أى الحاكم) التنازل عن كل حقوقهم الطبيعية، وباعتبار أن الحاكم ليس طرفاً فى التعاقد، فهو يعدّ غير مقيد بالعقد، ولكنه فى المقابل ملزمٌ بتحقيق نتائجه.. أى بمعنى أن الحاكم هو نتاج للتعاقد، الأمر الذى نتج عنه عدم تقيده بالعقد، وتقيده بتحقيق الهدف منه، والمتمثل فى تحقيق مجتمع يستطيع الفرد فيه أن يأمن على حياته وممتلكاته.

أما «جان لوك» فقد اعتقد الحقيقة التاريخية للعقد الاجتماعى، وعدّه أساس المحافظة على حرية الأفراد واستقلالهم الطبيعى، على اعتبار أن الفرد حر ومستقل ومتساوٍ مع غيره بالطبيعة. فلا أحد يستطيع أن يخضع أى فرد للقوة السياسية مالم

يوافق على ذلك، لأجل ذلك فإن التنازل عن الحرية الطبيعية يجب أن يأتى من خلال ميثاق اجتماعى، يتفق فيه عدد من الأفراد على تكوين جماعة اجتماعية لتعمل كوحدة من أجل الدفاع عن الحياة وعن الملكية.

واستخدم «لوك» العقد كميثاق اجتماعى للمحافظة على الحقوق الطبيعية بقدر الإمكان، وبأنه اتفاق بين أفراد أحرار وليس بين محكومين وحكام.

خلاصة القول: إن الأفراد بتعاقدهم بعضهم مع بعض لتكوين مجتمع مدنى من أجل المحافظة على الحياة والحرية، فإنهم لايعطون أى قوة أو حق للجماعة يتناقض مع الحقوق الطبيعية الأصلية التى يمتلكها الأفراد فى الحالة الطبيعية، ونجده كذلك يؤكد على أن السيادة والسلطة النهائية فى يد الشعب، كذلك أكد على حكم الأغلبية باعتباره الوسيلة العملية للعمل مع الإرادة الشعبية إلى جانب تأكيده على حق الجماعة، ومن تندبهم فى استخدام القوة لفرض القانون الطبيعى والمدنى.

«لوك» رفض الملكية المطلقة، والأكثر من ذلك لم يعدّها حكماً مدنيّا على الإطلاق. وذهب إلى القول: إن نوع الحكم الناتج عن التعاقد، هو الحكم البرلمانى الذى يعدّه رقيباً على الملك، ومن هنا اختلف عن «هوبز» الذى رأى أن مصدر السيادة الشعب، ولكن مستقرها الحاكم المطلق، فى حين رأى «لوك» أن مصدر السيادة الشعب ومستقرها البرلمان.

على أننا نجد أن «جان جاك روسو» يرى أن القوى لايستطيع أن يبقى قويّا إلا إذا كان قادرًا على تحويل القوة إلى حق والطاعة إلى واجب. وأفراد المجتمع فى عملهم عند «روسو» هم أصحاب السيادة المطلقة، وأنهم للمحافظة على أمنهم واستقرارهم، عليهم أن يقيموا مجتمعاً مدنيّا على أساس العقد الاجتماعى، وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل فرد عن نفسه وحقوقه للمجتمع، وفى ذلك يقول: يضع كل واحد منا شخصه وجميع قوته كشركة تحت إدارة الإرادة المالكة، ونحن كهيئة تتلقى، كل عضو كجزء خفى من المجموع. . وهذا الشخص العام الذى يؤلف على هذا الوجه، من اتحاد جميع الآخرين، رئيس جمهورية أو هيئة سياسية أو مايسميه أعضاؤه دولة. أما المشتركون فيحملون اسم الشعب أو المواطنين كمشتركين فى السلطة ذات السيادة للخضوع لقوانين الدولة.

فنتاج العقد الاجتماعى عند «روسو» هو السلطة المطلقة فى يد الجماعة الممثلة للإرادة العامة، على خلاف «هوبز» حيث تكون السلطة المطلقة فى يد الحاكم المطلق. والإرادة العامة عند «روسو» تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأولى: هى إرادة الفرد، والثانية: هى إرادة المجموع، والثالثة: هى إرادة العامة. . فبالنسبة للإرادة الفردية فقد عدّها «روسو» أنانية لأنها تعبر عن مصالح الفرد. أما بالنسبة لإرادة المجموع فهى إرادة معبرة عن الاختلافات داخل الجماعة، فهى إرادة الجماعات المختلفة داخل المجتمع. أما الإرادة العامة فهى تمثل إرادة الجماعة ككل معبراً عنها برأى الأغلبية.

فالإرداة العامة تمثل إرادة الجماعة ككل كشخصية اعتبارية، ينصهر فيها الأفراد وإرادتهم، فهى غير شخصية، وهى مستقلة عن إرادة الفرد أو إرادة مجموع الأفراد. فالسيادة المطلقة عند «روسو» هى للإرادة العامة، وإذا كان مصدر السيادة الشعب فإن مستقرها الإرادة العامة الممثلة للشعب، والإرادة العامة هى التى يجب أن توجه وحدها قوى الدولة، وفق هدف نظامها الذى هو الخير العام.

فالسيادة هى ممارسة الإرادة العامة التى هى روح عامة وعقل جماعى، يعبر عن المصلحة العامة، وهى وحدها مصدر التشريعات والقوانين.

وظائف الدولة:

الفلاسفة والمفكرون ورجال السياسة والاجتماع تناولوا بالشرح والتفصيل وظائف الدولة. فأفلاطون عدّ تحقيق العدل هو الهدف الأول والأخير للدولة، وعدّ «أرسطو» أن جوهر وجود الدولة هو تحقيقها للصالح العام والاكتفاء الذاتى. وتحدث «الفارابى» فى مدينته الفاضلة عن السعادة التى يحققها الفرد من خلال وجود الدولة، فى حين نجد «هيجل» يرى فى تحقيق الحرية والوعى من الوظائف الهامة للدولة، على أننا نجد أن الماركسية رأت فى الدولة وسيلة فهى ضد الأفراد ولابد من زوالها.

فالدولة على أية حالة وحدها معنية بإرساء نظام فعال وقادر فى المجتمع المركب، وذلك بما تسنه من قوانين ملزمة لجميع مواطنيها، كما أنها معنية بحماية نفسها والحفاظ على أمن واستقرار النظام السياسى واستمرار وجوده.

ففى حماية النظام على الصعيدين الداخلى والخارجى حماية حقوق الأفراد التى تنص عليها القوانين. على أن ماتجدر الإشارة إليه هنا هو أن ضمان تنفيذ القوانين التى تسنها الدولة خاصية رئيسية من خصائص الدولة، لضمان أمن واستقرار الحياة، ومايتبع ذلك من تنظيم للعمل والإنتاج، إلى جانب حرية الفرد فى التملك وتوزيع المصادر الطبيعية ومايتصل بذلك من تنظيم شئون المجتمع. على أنه من الطبيعى أن تتخذ وظائف الدولة أشكالاً وأنواعاً بحسب شكل الدولة ونوعها.. ففى النظام الرأسمالى يسمح للأفراد بحرية التملك. أما فى الدولة الاشتراكية فإن التملك يكون من نصيب الدولة. وأما فى المجتمع الجماهيرى فإن الأفراد يمتلكون كل مقدراتهم والمتمثلة فى السلطة والثروة والسلاح.

على أن مايجب أن ننبه إليه هو أن وظائف الدولة تختلف باختلاف أشكال وأنواع الدول. إلا أن على الدولة مهما كان شكلها أن تعلى من شأن الحريات، وأن تدفع الأفراد إلى التألق والإبداع فى الإنتاج إلى جانب المشاركة السياسية الفاعلة، وذلك عن طريق اختيار أداة حكم ديمقراطية يتمكن فيها وبها الشعب من ممارسة كل حقوقه دونما وساطة أو تمثيل.

* * *